قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي - الاجتماعي في الدول العربية ... دراسة تحليلية نظرية

The role of social movements in social – political change In the Arab countries ...Theoretical and analytical study

عبد الجبار جبار [1،*]، الطيب بوهلال [2]
[1] جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
[2] جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

Key words:

Social mouvements

Foreign intervention

Social change

Revolution

Protest.

Abstract

Social movements represent an important mechanism to attract individuals within purposeful trends in order to change the current reality, which makes them confront the state, as a result of rejecting its public policies. This highlights different aspects of authoritarian dealing with them, between recognizing them as major actor and informal public policy-making, while other system refuses any role for them.

This research paper aims to highlight the specificity of social movements in Arab countries by focusing on the elements of their strength in influencing societies, and then detailing their political and social role.

Methodologically, we used the descriptive and analytical method to study the reality of social movements in the Arab countries. And the state's relationship with society approach to define the areas of interaction and influence between social movements and their political and social environment.

As a conclusion, we found that social movements in general play an important role in shaping the mobility of their societies, and this is in line with the means available to them, which is reflected in the discrepancy in performance between their peaceful and violent expression.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :2021/07/22

المراجعة : 2021/08/23

القبول : 2021/08/29

الكلمات المفتاحية:

الحركات الاجتماعية

التدخل الأجنبي

التغيير الاجتماعي

الثروة

الاحتجاج.

ملخص

تُمثل الحركات الاجتماعية ألياً هامةً لاستقطاب الأفراد ضمن توجهات محددة وهادفة من أجل تغيير الواقع الراهن، وهو ما يجعلها في مواجهة الدولة باعتبار أن سياساتها العامة لا تتناسب وتطلعات هذه الحركات الاجتماعية، بما يُبرز مظاهر مختلفة للتعامل السلطوي معها، ما بين الاعتراف بها وتعزيز كينونتها كفاعل رئيسي غير رسمي في صنع السياسات العامة، في حين تتبنى أنظمة أخرى عدم الاعتراف بأي دور لها.

وتهدف هذه الورقة البحثية لإبراز خصوصية الحركات الاجتماعية في الدول العربية من خلال التركيز على عناصر قوتها في التأثير على المجتمعات، ومن ثم التفصيل في الدور السياسي والاجتماعي لهذه الحركات.

ومن الناحية المنهجية تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة واقع الحركات الاجتماعية في الدول العربية وكذا معالجة خصوصيتها وآثارها الاجتماعية والسياسية، كما تم الاستعانة باقتراب علاقة الدولة بالمجتمع باعتباره يتناغم وخصوصية هذه الدراسة في تحديدها لمجالات التداخل والتأثير بين الحركات الاجتماعية وبيئتها السياسية والاجتماعية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الحركات الاجتماعية بشكل عام تلعب دوراً هاماً في تشكيل حركية مجتمعاتها وهذا تماشياً مع الوسائل التي تُتاح لها، مما ينعكس على التباين في الأداء بين التعبير السلمي والعنفي لها.

* Corresponding author at: Hassiba Ben Bouali University of Chlef. ALGERIA
Email : a.djebbar@univ-chlef.dz

1ـ مقدمة

تُمثل الحركات الاجتماعية آليةً هامةً لاستقطاب الأفراد ضمن توجهات محددة وهادفة من أجل تغيير الواقع الراهن، وهو ما يجعلها في مواجهة الدولة بحكم عدم تناسب سياساتها العامة مع تطلعات هذه الحركات، والذي يظهر ضمن أنماط مُختلفة للتعامل السلطوي معها، ما بين الاعتراف بها وتعزيز كينونتها كفاعل رئيسي غير رسمي في صنع السياسات العامة، في حين تتبنى أنظمة أخرى تجاهلها وتغييب أي دور لها.

تُكرس آلية التعامل السلطوي مع الحركات الاجتماعية لأنماط مختلفة في مُستويات أدائها وهذا تماشياً مع آليات التأثير التي تستند إليها والتي تتناسب مع الظروف السياسية الداخلية، وهو ما يُبرز دور الحركات الاجتماعية بغض النظر عن موقف الدولة منها، ومنه ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الاشكالية التالية: **كيف تُساهم الحركات الاجتماعية في تفعيل التغيير السياسي في المجتمعات العربية؟**

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز ماهية الحركات الاجتماعية والتغيير السياسي، ومن ثم البحث في مصادر قوتها وهو ما يستدعي تجاوز الآليات القمعية التي تقوم على تغييبها وقمعها وعدم الاعتراف بأي دور لها، وهذا نتيجةً لتعدد آلياتها من جهة وكذا الفواعل العبر دولاتية والتي تتخذها في الغالب كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة. وهو التهديد الذي أصبح يتربص بالدولة القومية خاصةً النامية منها، مما يستدعي ضرورة إعادة الاعتبار للحركات الاجتماعية واعتبارها كعامل قوة في الدولة.

وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال توظيفه في إبراز مفهوم الحركات الاجتماعية، وكذا دراسة واقعها في الدول العربية، مع معالجة خُصوصيتها وآثارها الاجتماعية والسياسية، كما تم الاستعانة باقتراب علاقة الدولة بالمجتمع باعتباره يتناغم وخصوصية هذه الدراسة في تحديدها لمجالات التداخل والتأثير بين الحركات الاجتماعية والسلطة السياسية ضمن بيئتها السياسية والاجتماعية.

وتُمثل نظرية اللعب وبالأخص نظرية اللعبة الصفرية الأداة الأمثل لتفسير وفهم العلاقة بين الحركات الاجتماعية والنظام السياسي في الدول العربية، وهذا من خلال علاقات المنافسة والصراع بينهما، ففي حين تسعى الأنظمة الحاكمة للسيطرة على المجال السياسي والاجتماعي، فإن الحركات الاجتماعية تسعى بدورها للتموقع من أجل تحقيق مُتطلبات الفئات المنتمية إليها، وهذا في ظل غياب للقنوات التفاعلية بينها أو لمحدوديتها وعدم فعاليتها في أحسن الظروف، وهو ما يُكرس للعلاقة الصفرية التي تقوم على كون تحقيق مطالب أي طرف يستدعي إلغاء الطرف الآخر.

أما بالنسبة للدراسات السابقة فقد تم التركيز على الدراسات التالية:

- مقالة الباحث "محمد ميسر فتحي" الموسومة بـ: التخطيط الاستراتيجي وإدارة التغيير السياسي نحو نهج جديد في بناء وإدارة الدولة المعاصرة، والصادرة في 2018، بمجلة قضايا سياسية عن جامعة النهرين بالعراق، والتي ركزت على أسس ومُرتكزات التخطيط الاستراتيجي للتغيير السياسي، حيث درست التخطيط الاستراتيجي كآلية للتغيير في المجتمع، وهو ما يُحيل للآليات السلطوية وآثارها الاجتماعية، في حين ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الحركات الاجتماعية ودورها في التغيير السياسي والاجتماعي في ظل الممارسات السلطوية في الدول العربية.

- مقالة الباحث "الحافظ النويني" الموسومة بـ: حق الحركات الاجتماعية في الاحتجاج والتظاهر السلمي، والصادرة بتاريخ 2019 بالمجلة الجزائرية للأمن الانساني عن جامعة باتنة الجزائر، والتي اتخذت من المغرب الحالة المدروسة، وعليه فقد بحثت في الآليات القانونية التي يكفلها الدستور المغربي والتي تضمن حق الاحتجاج، إلى جانب المعوقات القانونية والتنظيمية التي تحول دون تفعيلها على أرض الواقع، في حين ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع الحركات الاجتماعية في الدول العربية، من خلال التركيز على عناصر قوتها التي تمنحها التأثير الاجتماعي والسياسي.

- مقالة الباحث "عماد لبيد" الموسومة بـ: الإعلام الجديد والآفاق الجديدة للتعبئة السياسية والممارسة الديمقراطية، والصادرة بتاريخ 2018 بمجلة أبحاث قانونية عن جامعة جيجل الجزائر، والتي توصل من خلالها الباحث إلى أهمية التطورات الرقمية المعاصرة في خلق قنوات إعلامية مُعاصرة ساهمت في التعبئة السياسية وكذا تعزيز الممارسة الديمقراطية، في حين أن هذه الدراسة ستحاول إبراز استفادة الحركات الاجتماعية من هذه التكنولوجيات الاتصالية المعاصرة من أجل تعزيز قدراتها في التغيير السياسي-الاجتماعي في الدول العربية.

ومن أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة فقد تم ذلك من خلال معالجة العناصر التالية:

- الاطار المفاهيمي للحركات الاجتماعية والتغيير السياسي.

- مصادر قوة الحركات الاجتماعية في الدول العربية.

- مظاهر التغيير السياسي – الاجتماعي لدى الحركات الاجتماعية في الدول العربية.

2. الإطار المفاهيمي للحركات الاجتماعية والتغيير السياسي

تُعد الحركات الاجتماعية واحدةً من أبرز الظواهر التى برزت فى الآونة الاخيرة على نطاق واسع داخل المجتمع الدولي تزامناً مع تنامي الحركات النقابية والعمالية خلال الثورة الصناعية، فالحركات بمفهومها الواسع هي عبارة عن تيار

يدفع بجماعة ما إلى الانتظام والتماسك بقصد التطوير من أوضاعها السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية وتطويرها جميعاً، والحركات عادةً ما تتميز بمجموعة من الخصائص ومن أهمها البناء المتميز والاستمرارية والتغلغل التلقائي وعدم الاستقرار (**الربيع**، 2017)

1.2. مفهوم الحركات الاجتماعية

نشأ مفهوم الحركات الاجتماعية تعبيراً عن حالة من الاغتراب السياسي والثقافي والاجتماعي، سادت لدى فئات محددة من العمال والشباب والطلاب منذ فترة الخمسينيات من القرن العشرين، ثم زادت حدتها خلال فتره الستينيات من القرن ذاته، حتى بلغت ذروتها عام 1968 مع تفجر ثورة الشباب، والتي اجتاحت مُعظم الدول الرأسمالية، لتمتد لاحقاً إلى بعض الدول النامية والعربية، ولقد أثبتت التجربة الغربية في مجال الحركات الاجتماعية الدور المحوري لتلك الحركات في تشكيل المجتمعات الغربية ذاتها، بدايةً من حركة الطلاب وحركة السلام مُرورًا بحركة الحقوق المدنية الأمريكية التي مازالت توابعها وآثارها تظهر بالمجتمع الأمريكي إلى الآن، إضافةً للحركات المناهضة للعولمة والتي تنشط في دول العالم ككل (**الجبلي و عبدربه**، 2013، **الصفحات** 19-20).

وعليه تُعرف الحركة الاجتماعية باعتبارها جُهوداً مُنظمةً لجماعة مُؤثرة سواء كانت محدودةً أو واسعة الأهداف، ثوريةً أو إصلاحيةً، على أن تهدف إلى تغيير أو مقاومة جانب أساسي أو أكثر في المجتمع، ويشترط في عملها الخروج عن القنوات السياسية، غير أن هذا لا يمنعها من النفوذ وبعمق إلى الدوائر السياسية، وهي تنطوي أساساً على تعبئة الجمهور حور مشروع التغيير (**بشير**، 2013، **صفحة** 44)، وهذا ما يعني أن الحركات الاجتماعية لا تكون مُحصلةً للتغيير الاجتماعي فحسب أو مُجرد نتيجة من نتائجه بل تكون فاعلاً رئيسياً في خلق التغيير وتوجيهه، وهذا ما يُؤكد على الترابط بين فعالية الحركات الاجتماعية من جهة وكذا القيم الثقافية للمجتمع التي ينبغي أن تقوم على تشجيع فعل التغيير والحركية والتجديد، وهو ما يتنافى لدى المجتمعات التقليدية ذات الأنماط الثقافية الجامدة (**الربيع**، 2017).

وتُعرف الحركات الاجتماعية أيضاً على أنها مجموعة أشخاص يتقاسمون فيما بينهم إيمانهم حول موضوع مُعين يتضمن هدفاً اجتماعياً، وهو ما يستدعيهم للانخراط المتعمد في النضال من أجل تحقيق هذا الهدف، على أن هذا الانخراط المعتمد في خوض الصراع غير المتكافئ مع السلطة لا يُعبر حقيقةً عن عفوية أو عشوائية في الطرح بقدر ما يعكس درجة هامةً من العقلانية التي تقوم على الحساب المسبق للجوانب السلبية والإيجابية التي تنجم عن تحركهم في ظل البيئة المحيطة (**حسن**، 2010، **صفحة** 332).

كما تُعرف الحركة الاجتماعية كذلك على أنها سلسلة مُتعاقبة من الجهود التي يقوم بها عدد كبير من الأفراد يهدفون إلى إحداث التغيير الاجتماعي، وهي جهد جمعي ضعيف تنظيمياً ولكنه يتسم بالإصرار على دعم هدف اجتماعي يحقق التغيير في بنية المجتمع وقيمه السائدة (**بشير**، 2013، **صفحة** 45).

وتتميز الحركات الاجتماعية بالخصائص التالية: (**هند**، 2012)

1.1.2 **الارتباط بالتغيير الاجتماعي**: باعتبار أن الحركات الاجتماعية لا تتناول أنشطة الناس كأعضاء في جماعات مُستقرة لها قيمها وبناءها، وإنما تتناول جماعات غير مستقرة وأحيانا تتجه الى التغيير في الأوضاع القائمة، وهذا ما يعنى أن التجديد لا يتحقق تلقائياً مهما كانت الأسباب مُتوفرةً وإنما يتحقق بقيام حركة اجتماعية تُحدد أهدافها التي تسعى من خلالها لإحداث التغيير المنشود، وأحياناً يمكن أن يقود التغيير إلى قيام حركة اجتماعية ترفضه وتسعى لمنعه وتهدف إلى الابقاء على الوضع الراهن .

2.1.2 **البناء الفكري المتميز**: تتميز الحركات الاجتماعية بالطابع الواقعي نتيجة نشأتها تعبيراً عن أزمة ما، وهذا ما يجعلها تقوم على جهود تتسم بالوعى والرغبة فى تغير الوضع القائم من خلال تصور مُتكامل عن أهدافها وهو ما يحقق لها القدرة لاستقطاب الأفراد نحوها.

3.1.2 **البناء التنظيمي الضعيف**: تتميز الحركات الاجتماعية في الغالب بغياب للبناء التنظيمي، وفي أحسن الظروف تتوفر على شبه تنظيم يقود أعضائه ويوجههم نحو أهدافها، وهذا الأمر هو مُحصلة للطبيعة الطارئة للحركة وتكوينها السريع المرتبط بالأزمة، إلى جانب التغييرات والتحولات التى تعرفها قيادة الحركة الاجتماعية وافتقادها للقيادة الرسمية، كما يتعزز هذا الضعف التنظيمي نتيجة وعي الحركة بعدم استقرارها.

4.1.2 **التضامن الداخلي القوي**: وهو ما يُقابل ضعف البناء التنظيمي، والذي يكون نتيجة العلاقة المتميزة بين القادة والأعضاء، وهو ما يعزز قوة الانتماء الذى يشعر به أعضاء الحركة تجاه الحركة وسعيهم في تحقيق أهدافها.

5.1.2 **الاستمرارية وسرعة الانتشار والتغلغل التلقائي**: والشواهد التاريخية تُؤكد ذلك أين نلمس استمرارية العديد من الحركات الاجتماعية بالرغم من العواقب التي عرفتها من قبيل: الحركة النازية والشيوعية والتي استمرت لعدة عقود وبعضها لا تزال دعواتها مستمرةً وتلقى تأييداً، إلى جانب الحركة القومية العربية التي لا تزال مُستمرةً فى المنطقة العربية رغم ما يقرب من القرن على بداية تبلورها،كما أن الحركة سريعة الانتشار وتتغلغل تلقائياً بين قطاعات عريضة من المجتمع، نظراً لاستجابتها للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا ارتباطها بقطاع كبير من الناس الملتفين حولها.

6.1.2 **عدم الاستقرار والتذبذب والتطور من وقت لآخر**: عادة ما تتسم الحركات الاجتماعية بعدم الاستقرار والتذبذب، ولذلك يطرح المفكرون مراحل لحياة الحركات الاجتماعية بدايةً من البداية التي تكون مع الأزمة، للتطور من خلال الالتفاف حول الأزمة من خلال مرحلة الالتفاف الجماهيري، لتأتي بذلك مرحلة النضج وتشكيل المطالب والأهداف المرجو بلوغها، لتبدأ المرحلة الرابعة التي تُؤسس للحركة الاجتماعية.

وعليه تستهدف الحركات الاجتماعية التعبير عن توجهات أفرادها تجاه السياسات الحكومية المنتهجة، وهذا رغبةً منها تحقيق تطلعاتهم والتي تتم في الغالب نتيجة مُساومات مع السلطة الحاكمة تُسفر عن تنازلات في صالح هذه الحركات، وهو ما يكرس لمفهوم التغيير السياسي داخل المجتمعات.

2.2. مفهوم التغيير السياسي

يُعبر التغيير السياسي عن تعديل جذري في البُنى والهياكل القائمة في المجتمع، وهو يعني انتقالاً شاملاً وليس جُزئياً في مُختلف جوانب الحياة، يتم بموجبه التحول من وضع لآخر مُختلف تماماً، وهو يُماثل الثورات من حيث درجة التغيير، كما أنه يحتاج إلى درجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية من أجل مُرافقة عمليتي هدم وبناء مُتاربطتين بإزالة البنى والآليات القديمة وإحلال آليات جديدة على أنقاض سابقتها (**دبعي**، 2012، **صفحة** 29)، وهو مفهوم عام ومُحايد وغير قيمي، فقد يستهدف أنموذج الديمقراطية كما قد لا يستهدفه، وعليه قد يكون التغيير إيجاباً مثلما قد يكون سلباً، كما قد يكون تغييراً جذرياً يُلغي جميع البُنى السابقة مثلما قد يكون تغييراً إصلاحياً وجُزئياً (**طاشمة**، 2011، **صفحة** 16)، وهو يختلف عن التداول على السلطة في كون أن التغيير السياسي لا يُراعي الضوابط الدستورية (**مزرود**، 2012، **صفحة** 55)، بينما لو تم تغيير سياسي جزئي داخل منظومة ديمقراطية فإننا نكون بصدد الحديث عن تداول في السلطة، ومن زاوية أخرى فإن هذا الأخير يستهدف التغيير السياسي وإلا كان تداولاً نسبياً، حيث أن وُصول المعارضة إلى السلطة سيترتب عنه حتماً تغير توجهات السلطة السياسية الأمر الذي سينجم عنه تغيير سياسي.

تستهدف الحركات الاجتماعية أساساً إحداث تغييرات أساسية في النظام الاجتماعي، وهذا ما يجعلها تقوم بتنظيم الأفراد والموارد والأفكار من أجل إحداث التغيير الاجتماعي، وهذا نتيجةً لعدة مُقومات بيئية سواء داخلية وخارجية عملت في مجملها على تعزيز كينونة الحركات الاجتماعية كفاعل اجتماعي رئيسي.

3. مصادر قوة الحركات الاجتماعية في الدول العربية

تنبع مكانة الحركات الاجتماعية في الغالب نتيجة فشل المنظومة التقليدية الموجهة لقولبة المجتمع، وهذا ما يُحيل إلى جملة من التحديات التي عززت من كينونتها ودعمت تواجدها بقوة، من أجل مُحاولة تغيير المنظومة الاجتماعية الراهنة والتي تميزت بالاهتراء وعدم مُواكبة المتطلبات الراهنة في ظل التحديات الجديدة، ومنه فإن مصادر قوة الحركات الاجتماعية في الدول العربية تعددت على النحو التالي:

3. 1. المصادر المستمدة من محدودية مؤسسات الدولة

تسبب اعتماد الدولة على نفس المؤسسات التقليدية لديها وكذا نفس الممارسات والأطر المعتمدة في قطيعة بينها وبين مجتمعاتها، وهذا ما عزز من إخفاقها في تلبية مُتطلبات وحاجيات مُواطنيها، وهو ما يبرز من خلال عدة مستويات:

1.1.3 **فشل سياسات دولة الرفاه**: تُعتبر دولة الرفاه مُحصلة صيرورة تطور الدولة منذ نشأتها، وهي التي تهتم بالرعاية الاجتماعية ضمن أولوياتها من خلال السياسات الاجتماعية التي تهتم بها، والتي تهدف لتعزيز رفاهية المجتمع في شتى الجوانب: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... فالتقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2016 لازال يرصد الدول العربية ضمن مُعدلات مُتدنية، لدرجة أن سوريا والصومال لم يشملهما التقرير.

جدول 1

ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر التنمية البشرية

المستوى	الدولة	القيمة	الترتيب	
			عربياً	عالمياً
تنمية بشرية مرتفعة جدا	قطر	0.856	1	33
	السعودية	0.847	2	38
	الإمارات العربية المتحدة	0.840	3	42
	البحرين	0.825	4	47
	الكويت	0.800	5	51
تنمية بشرية مرتفعة	سلطنة عمان	0.7966		52
	لبنان	0.763	7	76
	الجزائر	0.745	8	83
	الأردن	0.741	9	86
	تونس	0.725	10	97
	ليبيا	0.716	11	102
تنمية بشرية متوسطة	مصر	0.691	12	111
	فلسطين	0.684	13	114
	العراق	0.649	14	121
	المغرب	0.647	15	123
تنمية بشرية منخفضة	موريتانيا	0.513	16	157
	جزر القمر	0.497	17	160
	السودان	0.490	18	165
	اليمن	0.482	19	168

المصدر: فريق التحرير، ((مؤشر التنمية البشرية في العالم والوطن العربي))، موقع عرب انسايدر، 3 أفريل 2017، على الموقع:

https://cutt.ly/3b6LGGk

انطلاقاً من هذا الجدول فإنه بالرغم من تباين أوضاع الدول العربية على العموم إلا أنها لا تزال تُسجل مُعدلات أقل من المتوسط في مقياس التنمية البشرية. وهو ما يُعبر عن فشل سياساتها التنموية في خلق فرص العمل المنتج بما يكفي لاستيعاب الأعداد المتزايدة مع الشباب، خاصة لدى خريجي الجامعة، وهو ما انعكس على انخفاض مُعدلات النمو الاقتصادي المسجلة لديها.

شكل 1

تطور معدلات بطالة الشباب في الدول العربية (2003-2013)

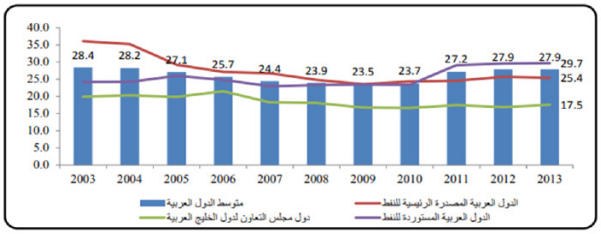

المصدر: محمد إسماعيل، وهبة عبد المنعم، ((بطالة الشباب في الدول العربية))، تقرير صندوق النقد العربي، أوت 2015، ص 9.

يوضح هذا الشكل ارتفاع مُعدلات البطالة في أوساط الشباب العربي وخاصة أمام تنامي مُعدلات خريجي الجامعات في الدول العربية، وهو ما يُعبر عن عدم التناغم بين مُخرجات الجامعة وبيئتها الاقتصادية بما يعبر عن فشل السياسات التنموية في الدول العربية.

انطلاقاً من هذه المؤشرات التي تُحيل إلى إخفاقات دولة الرفاه في الدول العربية الذي تسبب في تزايد الاستقطاب المجتمعي الذي يمثل البيئة الأمثل لتعزيز تواجد الحركات الاجتماعية ونشاطها من أجل محاولة تغيير الواقع الراهن، وتحسين الظروف المعيشية عبر الضغط على الحكومات.

2.1.3 **ضعف القدرات الاستقطابية للمؤسسات التقليدية**

وعدم استطاعتها مواجهة أشكال مُحددة من المخاطر التي تهدد المجتمعات البشرية على اختلافها، كقضايا البيئة والتسلح النووي، والنتائج المترتبة عن العولمة والتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، والتطرف والعنف والاستبداد، وهي مُشكلات لا تستطيع الدولة الرسمية التقليدية أن تقوم بمهامها تجاهها، وهذا ما يُناط بالحركات الاجتماعية كمكمل أو بديل للسلطات التقليدية في القيام بأدوارها الوظيفية المفيدة للفرد والمجتمع، وغالبًا ما يكون الغرض من هذه الحركات إفساح المجال أكثر للحقوق المدنية، لتبرز أيضاً في المقابل حركات أخرى مُضادة تنشط في مجالات مُتعددة وتسعى للحفاظ على الأوضاع الراهنة، وهذا على غرار الحركات الدينية، لتبقى الحركات الاجتماعية تمثل الشكل الأكثر فاعليةً وقوةً وتأثيرًا في المجتمع (**حواس**، 2019)، وهذا ما عزز من مكانتها التي أصبحت تأخذ صفة البديل الديمقراطي في العالم العربي خاصةً نتيجة عجز الأحزاب السياسية والنقابات العمالية عن أداء أدوارها في ظل الأنظمة القمعية التي عمدت جاهدةً على إغلاق الساحة السياسية عبر مُمارسات قمعية تسلطية (**هند**، 2012).

3. 2. **المصادر المستمدة من العولمة**

ساهمت العولمة إلى حد كبير في المساس بسيادة الدولة واختراقها، ليبرز مفهوم الدولة الهشة أو الحدود السياسية الرخوة إلى السطح، وفي المقابل استفادت الحركات الاجتماعية من العولمة بدرجات كبيرة وهو الأمر الذي انعكس على تعزيز قُدراتها في المطالبة بمصالح الفئات الاجتماعية التي تُمثلها، حيث برزت على النحو التالي:

1.2.3 **ظهور مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة**: والتي تعمل على شكل مُنتديات حيث يضمن كل مُنتدى عدة حركات إقليمية ذات أهداف واحدة لكي تُكثف نشاطها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو ما يُمثل قفزةً نوعيةً في عمل الحركات الاجتماعية عبر تبنيها للأسلوب السلمي والحواري في الدفاع عن حقوق الإنسان وحريته وبيئته ومُناهضة نهب خيرات وطنه، وهذا كله مع التشديد على رفض الأساليب العنفية في التغيير (**العمر**، 2010، **صفحة** 31). وتُعتبر الحركات الاجتماعية الجديدة نمطاً للحركات الاجتماعية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية لتُعبر عن مصالح ضيقة لجماعات صغيرة مُنظمة من الناس انضموا لتحقيق هدف مشترك لتحسين ظروف معيشتهم، على غرار الحركات الطلابية المتطرفة التي ظهرت في العقد السادس من القرن العشرين وكذا الحركات السياسية المتعددة مثل حركات الزنوج السود وحركات تحرير المرأة وحركات البيئة، وعلى خلاف التقليدية منها تمتاز الحركات الاجتماعية الجديدة بالمميزات التالية: (**الجبلي و عبدربه**، 2013، **صفحة** 5)

- أنها لا تتحدد في إطار طبقة مُعينة بل تتبنى هويات مُتنوعة عابرة للطبقات.

- تعتمد على التنظيم غير الرسمي وغير المقيد.

- أهدافها ثقافية اجتماعية بالمقام الأول وليست سياسية بشكل مُباشر، كما تتميز بمستوى وعي مُرتفع.

- هي أقل اهتماماً بالمواطنة وبالتالي لا تهتم بالسلطة السياسية، ولكنها في نفس الوقت تهتم بزيادة حجم المجتمع المدني وزيادة مساحة الاستقلالية الذاتية.

- تفترض وُجود الاختلافات مُسبقاً داخل المجتمع والدولة والاقتصاد، ومن ثم تُبنى سياساتها وأهدافها على حقيقة تلك الاختلافات وتعمل على توسيع الفضاءات الاجتماعية.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وُجهت الى الحركات الاجتماعية الجديدة إلا أن تزايد مُعدلات انتشارها عالمياً يُؤكد على رغبة المواطنين على مُستوى العالم في تحقيق المشاركة بفعالية في العمل السياسي داخل مُجتمعاتهم على الرغم من عُزوفهم عن المشاركة السياسية عبر الطرق التقليدية مثل الإدلاء بالأصوات في الانتخابات العامة، واتجاههم إلى المشاركة السياسية المباشرة من خلال الطرق غير التقليدية من الاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات، وتكوين حركات اجتماعية جديدة تمثل إحياءاً للمبادئ والممارسات الديمقراطية في بلادهم (**الجبلي و عبدربه**، 2013، **صفحة** 6)

2.2.3 **ديناميكية المجتمع الدولي العالمي**: والذي تعزز دوره من خلال التركيز على مُناهضة العولمة، من خلال أهدافه الرامية لبلورة علاقات اجتماعية مدنية تتخطى الحدود السياسية والقومية والإثنية، والعمل على توحيد مواقفها المناهضة للعولمة والدفاع عن حقوق الأقليات والمستضعفين في جميع بقاع العالم، إلى جانب مُناداتها بمقاومة العنف والإرهاب وكذا الاستغلال الاقتصادي الذي تُكرسه الرأسمالية (**العمر**، 2010، **الصفحات** 32ـ33)، وتعزز هذا الأمر من خلال الحركات الاجتماعية عابرة للقارات التي تكاثر وجودها في زمن العولمة.

وقد ساهمت العولمة في تعزيز الجماعات الأهلية العابرة للقوميات، والتي قامت بالتعبئة والحشد للآلاف خلال المؤتمرات العالمية في شتى بقاع العالم وهذا من أجل مُناهضة النظام الرأسمالي العالمي، مُشكلةً لأحد أهم أنماط الحركات الاجتماعية الجديدة، والتي ظهرت بقوة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والتي تتفق في مجموعها على مُعارضتهم للسلطة السياسية القائمة، ومُعارضتهم للشركات متعددة الجنسيات، هذا بالإضافة لمعارضتهم لنمط القوة الممارس من خلال اتفاقيات التجارة العالمية، والقيود الممارسة من قبل الأسواق المالية والبورصات العالمية، ومناهضتهم للآثار المترتبة على النظام الاقتصادي الرأسمالي كافةً فيما يخص توظيف العمال والموظفين، والشركات الرأسمالية الكبرى التي تهدف إلي تعظيم أرباحها على حساب سلامة البيئة، وعدم مراعاة شروط العمل ومعايير توظيف العمالة... (**الجبلي و عبدربه**، 2013، **صفحة** 7).

3.2.3 **متطلبات الجيل المعاصر**: والذي يختلف في قناعاته وسلوكياته عن الأجيال السابقة، مما يُكرس لثنائية سلوكية مُتناقضة عبر حالة من الصراع المتبادل، وعلى المستوى الكلي فقد تبلور هذا الصراع بين قُوتين كبيرتين تمتلك إحداها الآليات الاقتصادية والاتصالية والالكترونية ذات القدرات الهائلة في التأثير وفي حشد الدعم الجماهيري حولها، في حين تمتلك القوة الثانية المبادئ الأخلاقية الانسانية التي تهدف للدفاع عن القيم العالمية والمضطهدين عبر العالم (**العمر**، 2010، **صفحة** 33). علماً أن كل تيار يتمتع بقدرات استقطابية هامة، بما يجعلها ركيزةً أساسيةً لنشاط حركات اجتماعية فاعلة على المستويين الوطني والدولي.

4.2.3 **تكنولوجيات الاعلام والاتصال**: ساهمت تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تعزيز ديناميكية الحركات الاجتماعية من خلال السماح للأفراد بإبداء آرائهم وأفكارهم بشكل مُباشر تجاه جمهور عالمي بكل سلاسة، حيث شكلت فرصاً كبيرةً لتعزيز حرية الرأي والتعبير في ظل التحرر من الرقابة الصحفية التقليدية التي تفرضها الحكومات، حيث أن هذه التكنولوجيات أحالت إلى مفهوم الإعلام الجديد الذي فرض نفسه على السطح كفاعل رئيسي حل محل الاعلام التقليدي الذي يتم اختراقه وتقييده من قبل الدولة في الغالب، كما يتميز الإعلام الجديد بسهولة تغلغله وقدراته في التأثير على الرأي العام، وهو ما انعكس على قولبة الحركات الاجتماعية مُستفيدةً من آليات الإعلام الجديد (**لبيد**، 2018، **صفحة** 131). وهذا ما يبرز في الجدول التالي:

جدول 2

معدلات استخدام شبكة الفيسبوك في الدول نهاية عام 2012

الترتيب	الدولة	النسبة من عدد السكان
01	الإمارات العربية المتحدة	%42.14
02	الأردن	%38.94
03	لبنان	%36.69
04	قطر	%34.89
05	تونس	%30.85
06	الكويت	%30.10
07	البحرين	%29.90
08	فلسطين	%22.22
09	المملكة العربية السعودية	%20.00
10	سلطنة عمان	%19.71
11	المغرب	%15.45
12	المصر	%14.43
13	سوريا	%14.07
14	الجزائر	%11.08
15	العراق	%7.40
16	جيبوتي	%5.32
17	السودان	%4.12
18	ليبيا	%3.74
19	موريتانيا	%2.89
20	جزر القمر	%2.46
21	اليمن	%1.92
22	الصومال	%1.24

المصدر: كلية دبي للإدارة الحكومية، ((تقرير الإعلام الاجتماعي العربي))، تقرير خاص، دبي، ماي 2013، ص1.

يوضح الجدول السابق مُعدلات مستخدمي شبكة الفيسبوك في الدول العربية أين تحتل الإمارات العربية المتحدة الصدارة بنسبة أكثر من 42% من إجمالي عدد السكان، في حين تحتل كل من اليمن والصومال المراتب الأخيرة بما نسبته أقل من 2%، وهذا خلال سنة 2012 التي عرفت تحولات سياسية عقب التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية والتي اصطلح عليها بالربيع العربي، لتشهد المجتمعات العربية بذلك بداية مرحلة جديدة من التركيز على الاعلام التفاعلي وكذا شبكات التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت تُشكل مُتنفساً للمواطنين وخاصةً فئة الشباب منهم والتي لطالما عانت من حالة الاغتراب نتيجة محدودية قنوات الاعلام والاتصال الرسمية التي تميزت بعدم مواكبتها لتطلعاتهم خلال التطورات الراهنة.

بذلك فقد ساهمت تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تعزيز مفهوم الإعلام التفاعلي، والذي يعني مجموعة الخصائص، الوسائط أو الخدمات الملحقة بأي وسيلة إعلامية، تُتيح للجمهور أن يتفاعل معها عبر المشاركة بإبداء رأيه، فهي تتضمن صفحة بريد القُراء في الإعلام المكتوب، ومُشاركات الجمهور في الإعلام المرئي والمسموع، كما تم إدراج المنتديات الإلكترونية مع دخول شبكة الانترنت (**الرزاق و صفد**، 2011، **صفحة** 27)، كما أن بروز شبكات التواصل الاجتماعي كآلية رئيسية لتكريس الاعلام التفاعلي ساهم في تعزيز قدرات الحركات الاجتماعية باعتبارها تلعب دوراً سياسياً كبيراً من خلال: (**الشرافي**، 2012، **صفحة** 32)

- التأثير في اتجاهات الرأي العام بشرائحه المختلفة داخل المجتمع، عبر مُستويات مُتباينة من التأثير تتماشى ودرجة الإدراك بهذه الوسائط.

- استعمال المعارضة للإعلام التفاعلي كآلية للضغط على الحكومة.

- سهولة استخدامه وتغلغله، حيث أنه يُتيح الاطلاع على رسائله دون حذف أو تغيير، كما أن رسائله تتميز بالحيوية والمواكبة.

- التأثير على أجندة السياسة العامة عبر التأثير على الرأي العام المحلي والعالمي، وهذا من خلال خلق الأزمات وافتعالها أو إظهارها للعالم.

- الاستقطاب العالي لفئة الشباب من خلال خلقها لقنوات وآليات تفاعلية تعبر عنهم كبديل عن الاغتراب السياسي في الواقع.

استفادت الحركات الاجتماعية بشكل كبير من الحركية الهائلة التي عرفها العالم بدايةً من ظاهرة العولمة وآلياتها التي شكلت ديناميكيةً هائلةً في العالم، وعززت من مكانة هذه الحركات الاجتماعية على حساب تغيير مفهوم الدولة عبر المساس بسيادتها من جهة وكذا الحد من قدراتها على تقييد المجتمع من جهة ثانية، ومن خلال ذلك برزت الحركات الاجتماعية على أرض الواقع من خلال العديد من الأنشطة التي تمثل مظاهر حركية مُتباينة.

4. مظاهر التغيير السياسي - الاجتماعي لدى الحركات الاجتماعية في الدول العربية

تُعتبر الحركات الاجتماعية محاولةً واعيةً ومنظمةً لإحداث أو مُقاومة التغيير على نطاق واسع في النظام الاجتماعي عبر وسائل مُؤسسية، أهمها الإعلام من أجل الممارسات والأفكار الجديدة، وعليه فإنها انعكاس لفشل النظام الاجتماعي في تلبية احتياجات الأفراد (**ابراهيم**، 2019، **صفحة** 62)، وهو ما يُكرس لارتباطها بالتغيير الاجتماعي من أجل إعادة تكريس مُواكبته للمتطلبات المجتمعية الراهنة، سواء اتخذت الآليات السلمية أو العنفية في تحقيق أهدافها.

1.4 الحركات الاجتماعية والتغيير السلمي

تعتمد الحركات الاجتماعية على تبني آليات سلمية في تأثيرها على السلطة وفي سعيها لتحقيق أهدافها من خلال الابتعاد عن التصادم المباشر مع السلطة وتفادي أي استخدام للقوة الصلبة، وهذا ما يستدعي الاستثمار في القنوات الرسمية التي يُقرها القانون، وهو ما يُكرس نمطاً جزئياً في التغيير لدى النظام السياسي بحيث يتم في فترات زمنية مُتباعدة ضمن تغيير سياسي تدريجي، وغالباً ما تتبنى الحركات الاجتماعية عدة آليات سلمية في التغيير من قبيل:

1.1.4 **التظاهر السلمي**: والذي يُعتبر أحد الحقوق الأساسية للإنسان والذي يهدف لإبداء الرأي حول قضية ما بشكل جماعي، في شكل وقفة، إعتصام، مسيرة أو تجمع خطابي على مرأى ومسمع الحاضرين فيه، وهو من أهم مظاهر الحركات الاجتماعية في شكلها الاحتجاجي الذي يهدف لتغيير في البنية الاجتماعية أو السياسية (**النويني**، 2019، **صفحة** 149)، وهو في جوهرة يمثل مطلباً شعبياً يهدف إلى الضغط على النظام السياسي، من أجل تحقيق التغيير المطلوب، وقد تكون الغاية من التظاهر الاحتجاج على أو تأييد موقف أو قرار معين (**فتحي**، 2018، **صفحة** 107).

وبالرغم من إقرار حق التظاهر السلمي في العديد من الدول العربية إلا أنه يبق غير مُفعل بحكم الإجراءات التنظيمية التي تضبطه، حيث يقابله على الدوام مسألة المساس والإخلال بالأمن العام، والذي يبق مفهوماً مطاطاً يُتيح استغلاله سُلطوياً، الأمر الذي يجعل منه مجرد حق شكلي لا يرق إلى التعبير الفعلي عن الحركات الاجتماعية.

2.1.4 **الإضراب العام**: يُعرف فعل الإضراب داخل التنظيم

الصناعي بأنه رفض الموظفين بشكل جماعي الاستمرار في العمل، مثل ما يحدث في حالة الصراع داخل هذا التنظيم (**الجبلي و عبدربه**، 2013، **صفحة** 29)، بذلك فهو التوقف عن العمل بشكل مقصود وجماعي في جميع مؤسسات الدولة، بهدف الضغط على النظام السياسي وتحقيق المطالب المشروعة (**فتحي**، 2018، **صفحة** 107)، وتعمل الحركات الاجتماعية بتنظيم فعل الإضراب وهيكلته باعتباره فعلاً احتجاجياً تعمل على تعزيز قوته التأثيرية بما يُعزز من حظوظ المضربين في تحقيق مطالبهم، طالما كان حقاً مشروعاً ويحمي الموظفين من تعسف الإدارة.

وتُعبر الاضرابات عن المطالب الفئوية والقطاعية لممثليها، مُستغلةً الضغط على الحكومات من أجل إسماع صوتها وتحقيق تطلعاتها.

3.1.4 **العصيان المدني**: يُعرف العصيان المدني على أنه فعل عمومي غير عنيف ناتج عن قرار إرادي واعي ذو طبيعة سياسية ويكون مُناهضاً للقانون أو لسياسة عامة ما، وهذا ما يجعل منه فعلاً تواصلياً مُوجهاً لرسالة واضحة ويستثمر في الحس الجمعي لدى المواطنين من خلال تعبيرهم الصريح عن تحفظهم تجاه السياسات العامة بما يستدعي ضرورة إعادة النظر فيها، وبذلك فإن العصيان المدني يستهدف الضغط على السلطة وليس إلغائها (**هاشمي**، 2014، **صفحة** 181)، ويمثل العصيان المدني قُوةً لا يُستهان بها إذ يشل من إمكانية مُواجهته بالعنف لأنه يسلب الطرف الآخر – السلطة- مُبرر العنف، وقد يحدث العصيان المدني بطريقه غير محسوسة مثل التراخي واللامبالاة والتكاسل، ولكنه لكي يكون عصياناً مدنياً يجب أن تحدث هذه الظاهرة على مُستوى أعم مما تحدث عند بضعه أفراد (**الجبلي و عبدربه**، 2013، **صفحة** 29).

4.1.4 الخطابات العامة والتصريحات العلنية: وتشمل أيضاً الرسائل المعارضة للسلطة، وتقديم الرسوم الكاريكاتورية، وكتابة التعليقات والمقالات والدراسات، والمنشرات والكتيبات والصحف والدوريات المعارضة والناقدة للسلطة، والوقفات الاحتجاجية... (**فتحي**، 2018، **صفحة** 108)

فهي بذلك ترتبط أساساً بحرية التعبير والرأي في الدول العربية والتي تعرف العديد من الانتهاكات التي تحول دون تفعيلها، حيث أثبتت التقارير الصادرة عن مُنظمة مراسلون بلا حدود خلال عام 2021 عن وضعية غير لائقة للصحافة في الدول العربية مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول 3

ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر حرية الصحافة

الدولة	التصنيف	الترتيب	
		عربياً	عالمياً
تونس	29.53	1	73
جزر القمر	30.65	2	84
موريتانيا	32.25	3	94
الكويت	34.36	4	105
لبنان	34.93	5	107
قطر	42.60	6	128
الأردن	42.89	7	129
الإمارات العربية المتحدة	43.13	8	131
فلسطين	43.18	9	132
سلطنة عمان	43.37	10	133
المغرب	43.94	11	136
الجزائر	47.26	12	146
السودان	52.93	13	159
الصومال	55.47	14	161
العراق	55.57	15	163
ليبيا	55.73	16	165
مصر	56.17	17	166
البحرين	61.10	18	168
اليمن	62.35	19	169
المملكة العربية السعودية	63.72	20	170
سوريا	70.63	20	173
جيبوتي	78.62	21	176

المصدر: فريق التحرير، ((التصنيف العالمي لحرية الصحافة2021))، مراسلون بلا حدود، 2021، على الموقع:

https://rsf.org/ar/ranking#

بناءاً على هذا الجدول فإنه يُبرز تدهور حرية الصحافة في الدول العربية بحيث تحتل تونس المرتبة الأولى عربياً في حين أنها تُعادل المرتبة 73 عالمياً، في حين بلغت سوريا المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً قبل جيبوتي، وهو ما يمثل المرتبة 173 عالمياً، علما أن كوريا الشمالية تحتل المرتبة 179 عالمياً، وهي مُؤشرات تعبر عن محدودية حرية التعبير والصحافة في الدول العربية.

انطلاقاً من تعدد آليات التغيير السياسي السلمي التي تمتلكها الحركات الاجتماعية، إلا أنها بقيت غير مُفعلة على العموم وهذا بحكم القيود والضغوطات التي فرضتها الحكومات العربية في سبيل ضبط حركية مجتمعاتها، في حين ينبغي على السلطة السياسية أخذها بالاعتبار كفاعل لا يُستهان به في صنع السياسات العامة، باعتبار كون قوتها تكمن في الآليات غير السلمية التي تمتلكها والتي تلجأ لها في الغالب نتيجة

القمع المسلط ضدها من قبل الأنظمة المغلقة، وهذا ما يُحيل إلى دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي العنفي.

2.4 الحركات الاجتماعية والتغيير العنفي

تعرف الدول العربية مُحاولات لقمع الحركات الاجتماعية من خلال تمييع القنوات السلمية التي تُتيح التعبير عن الرأي بما من شأنه خلق حالة من الانسداد والتي ستتسبب حتماً في حُدوث الانفجار الذي ينجم عن تبني الحركات الاجتماعية لأدوات عُنفية بالاعتماد على القوة الصلبة، والتي تُعتبر الخيار النهائي الذي يقوم على أساس علاقة صفرية بين النظام السياسي من جهة والحركات الاجتماعية من جهة ثانية، وهو ما يُسفر عن تغييرات جذرية في بنية الأنظمة السياسية، وتبرز هذه الممارسات العنفية من خلال عدة مظاهر من قبيل:

1.2.4 **الانقلاب**: ويعني تغيير السلطة الحاكمة مع بقاء واستمرارية نظام الحكم، ويتم عبر جزء من النخبة السياسية والعسكرية الحاكمة بحيث تسعى لتحقيق أهداف ورؤى مختلفة عن السلطة القائمة، بوسائل غير دستورية للوصول إلى الحكم، وتغيير النظام بالقوة العسكرية، كما لا يعكس تحركاً شعبياً ولكنه يبق خياراً حاضراً ليكون انقلاباً عسكرياً مدعوماً شعبياً وهدفه تغيير نظام الحكم وتحقيق الإصلاح (**فتحي**، 2018، **صفحة** 109)، وغالباً ما يكون للحركات الاجتماعية دور في الانقلابات العسكرية، والتي لا تتم في الغالب إلا عقب حراك مُجتمعي شامل يكون فيه للحركات الاجتماعية الدور الأكبر في خلقه وبلورته وتأطيره، بما يستند إليه الإنقلابيون في خلق شرعية وقبول شعبي، ولعل المثال المصري خير دليل على ذلك بحيث أن الانقلاب العسكري لعام 2013 تزامن مع حراك مجتمعي كبير واحتجاجات سلمية رافضة للنخبة الحاكمة آن ذاك، وعليه نجد الأنظمة الناجمة عن الإنقلابات تعمل على جذب الحركات الاجتماعية الموالية لها من أجل تعزيز كينونتها ودعم شرعيتها، ومنه فإن الحركات الاجتماعية أصبحت فاعلاً كبيراً في حدوث الانقلاب من خلال خلق مبررات موضوعية له من جهة وتدعيم شرعيته عند حدوثه من جهة ثانية.

2.2.4 **الثورة**: ترتبط الحركات الاجتماعية بمفهوم الثورة بحكم التشابه الكبير بينهما، فالحركة الاجتماعية تنظيم اجتماعي له هياكله ومؤسساته التنظيمية ويهدف إلى تحقيق أهداف بعينها، ومن وسائل هذه الحركات الثورة والتي يمكن أن تكون وسيلةً لتحقيق وتجسيد أهدافها، لذلك قد نجد في الثورة الواحدة حركات اجتماعية مُختلفة ومُتنوعة الأهداف والاختصاصات، وتشترك في إشعال الثورة (ب.ك، قراءات نظرية: الثورات السياسية . المفهوم والأبعاد، 2016)، لتغيير النظام بتأييد شعبي، فالثورة تهدف إلى تغيير نظام الحكم والدستور بشكل كامل، ولها شروط أهمها الرؤية الوطنية والتأييد الجماهيري (**فتحي**، 2018، **صفحة** 109)، ومن هنا يبرز الاختلاف في دور الحركات الاجتماعية في حالتي الانقلاب والثورة، ففي يُبرز الانقلاب الحركات الاجتماعية كفاعل غير رسمي يقتصر دورها على دعم الانقلاب، فإنها تكون الفاعل الرئيسي في حالة الثورة وهذا ما يُبرز قُدراتها التأثيرية من خلال تعاظم هدفها ليرقى لدرجة تغيير النظام السياسي ليتماشى وتوجهات هذه الحركات الاجتماعية.

3.2.4 **حركات التمرد والانتفاضات والحروب الأهلية**: وهي ظواهر مُتداخلة قد تقود إحداها إلى الأخرى، فقد يُؤدي تمرد شعبي إلى انقلاب داخل النظام، وقد يُؤدي التمرد إلى إصلاح في داخل النظام، والعكس أيضاً صحيح، وينطلق ذلك الحراك بهدف رفض سياسات مُحددة، أو الاحتجاج على سياسات أو مظالم تُمارسها السلطة والنظام القائم، وقد يتجاوز العصيان حدوده عندما يمتد إلى المطالبة بتغيير النظام برمته، إما لأن النظام رفض التغيير الجزئي الذي يُطالب به المتمردون، وإما لأن المتمردين شعروا بالقوة، وأصروا على الانتقال إلى الثورة، كما حدث ذلك في أحداث سوريا عام 2011، إذ بدأ الحراك الشعبي في سوريا بصورة سلمية وبدلاً من تقبل النظام السوري لمطلب قوى التغيير واجهها بالقوة، وهذا ما دفع قوى التغيير بالتحول إلى أساليب التغيير بالقوة واللجوء الى الحراك المسلح والتمرد على السلطة، كما أتاح ذلك المجال للقوى الإقليمية والكبرى للتدخل ودعم قوى المعارضة والجماعات المسلحة لتغيير النظام وفرض الشروط بحسب أهداف ومصالح تلك القوى (**فتحي**، 2018، **صفحة** 110).

بذلك تُساهم الآليات العنفية التي تلجأ إليها الحركات الاجتماعية في خلق حالة من عدم الاستقرار والتي تستغلها في الغالب فواعل عبر دولاتية، وهو ما يُحيل إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول التي تُعاني من احتجاجات واضطرابات داخلية، ولعل الحالة التي تعرفها العديد من المناطق العربية خير دليل على ذلك، حيث أن المناطق التي تعرف اضرابات داخلية من شأنها أن تجذب تدخلات أجنبية لفواعل إقليمية ودولية، هذه الأخيرة غالباً ما تستقطب حركات اجتماعية من أجل اتخاذها كذريعة للتدخل الأجنبي.

5. الخاتمة

تُعتبر الحركات الاجتماعية من أبرز الظواهر وأكثرها انتشاراً على المستوى العالمي، وهي عموماً تنشأ كتعبير عن رفض لواقع متأزم، وهو ما يدفع بالأفراد لضرورة تبني خيار العمل الجماعي القائم على أفكار مُتسقة من أجل تحقيق أهداف مُشتركة تسعى للخروج من الواقع الحالي، مُتسفيدةً من الواقع المعاصر التي يشهده العالم من ثورة في الاتصالات وكذا تحديات للعولمة، وهو ما عزز من كينونة هذه الحركات الاجتماعية والتي تضاعفت قدراتها التأثيرية أمام انسحاب من قبل الدولة، وهو ما جعلها تبرز كفاعل رئيسي في الحياة السياسية.

وقد أضحت الحركات الاجتماعية فاعلاً رئيساً في صنع السياسات العامة، وهذا بحكم الآليات التي تمتلكها في التأثير

على الحياة السياسية، حيث تتأتى هذه القوة من فشل السياسات التنموية للدول العربية بما انعكس على محدودية قُدراتها الاستقطابية داخل مُجتمعاتها، وتتعزز هذه المكانة أيضاً نتيجةً للمحددات التي تفرضها البيئة العالمية مُستفيدةً من الآليات التي أفرزتها العولمة.

وتتحدد هذه الآليات التأثيرية للحركات الاجتماعية بناءاً على مُستوى الانفتاح لدى النظام السياسي، أين تبدأ بالآليات السلمية التي تتمشى ومستوى مُعتبر من الانفتاح السياسي الذي يُقر بهذه الآليات السلمية، في حين أن تقييد هذه الأخيرة من شأنه الانتقال إلى المستوى الذي يشمل الآليات العنفية للحركات الاجتماعية.

ونظرا لخصوصية الأنظمة العربية التي تعرف في مُعظمها حالةً من الانغلاق السياسي القائم على سعي النخب الحاكمة للسيطرة على مجتمعاتها، وهذا ما يبرز من خلال تقييد الآليات السلمية لدى الحركات الاجتماعية لديها، الأمر الذي يفتح المجال أمام حالة من الاحتقان المجتمعي التي تقوم على توظيف الآليات العنفية لهذه الحركات وهو ما يكرس لغياب الاستقرار السياسي.

بذلك تُساهم الحركات الاجتماعية بشكل كبير في التغيير الاجتماعي والسياسي لمجتمعاتها من خلال امتلاكها لعوامل تأثير متعددة، بين الآليات السلمية والعنفية، بحيث تُشكل هذه الأخيرة في الغالب مدخلاً للقوى الإقليمية والدولية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يستدعي ضورة تعزيز قوة الحركات الاجتماعية من قبل الدولة وتفعيل دورها كشريك فعال في صنع السياسات العامة، لأن إقصائها من شأنه إحداث انعكاسات خطيرة قد تصل لتهديد كينونة الدولة نفسها.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

ـ المصادر والمراجع

1. أبو القرايا بشير. (2013). النظام الانتفاضي: نظرة في الواقع العربي والانساني. بيروت: مكتبة حسن العصرية.

2. أحمد ابراهيم هند. (1 10، 2012). الحوار المتمدن. تاريخ الاسترداد 29 9، 2019، من دور الحركات الاجتماعية فى احداث الثورات دراسة حالة :حركة كفاية 6-ابريل: https://cutt.ly/qb6JGeM

3. الحافظ النويني. (2019). 2. النويني، الحافظ، (2019)، ((حق الحركات الاجتماعية في الاحتجاج والتظاهر السلمي))، ، السنة 4، المجلد 4، العدد 1. المجلة الجزائرية للأمن الانساني ، 4 (1)، 165-144.

4. المكتب الاقليمي للدول العربية. (2016). تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

5. انتصار ابراهيم عبد الرزاق، و حسام الساموك صفد. (2011). الإعلام الجديد ...تطور الأداء والوظيفة. بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.

6. إيناس السعيد ابراهيم. (2019). السوشيال ميديا وآثارها على المجتمع. . القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

7. ب.ك. (17 4، 2016). قراءات نظرية: الثورات السياسية . المفهوم والأبعاد. تاريخ الاسترداد 10 10، 2019، من المعهد المصري للدراسات: https://cutt.ly/Hb6Vwt7

8. ب.ك. (18 4، 2019). هذا ترتيب الدول العربية بـ"حرية الصحافة 2019".. ما ترتيب بلدك؟ تاريخ الاسترداد 21 8، 2021، من بالعربية .CNN: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/04/18/reporters-without-borders-2019-index

9. ب.ك. (18 4، 2019). هذا ترتيب الدول العربية بـ"حرية الصحافة 2019".. ما ترتيب بلدك؟ تاريخ الاسترداد 21 8، 2021، من بالعربية .CNN: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/04/18/reporters-without-borders-2019-index

10. بومدين طاشمة. (2011). دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

11. ج، الربيع. (13 11، 2017). أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع. تاريخ الاسترداد 22 09، 2019، من المكتبة المركزية لجامعة الجزائر: https://bu.umc.edu.dz/theses/sociologie/ADJA2282.pdf

12. حسين مزرود. (2012). الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر -1989-2010))، ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري .

13. رامي حسين حسني الشرافي. (2012). دور الإعلام التفاعلي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الشباب الفلسطيني –دراسة ميدانية على طلبة الجامعات في قطاع غزة–. (جامعة الأزهر غزة، المحرر) سالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الانسانية .

14. رائد محمد عبد الفتاح دبعي. (2012). أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة –الإخوان المسلمون في مصر أنوذجاً–. (كلية الدراسات العليا، المحرر) رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية .

15. عبدالرزاق الجبلي، و أمل عادل عبدربه. (2013). الحركات الاجتامعية الجديدة وحقوق الانسان: تحليل نقدي لخطاب حركات مناهضة العولمة بمصر. المؤتمر التأسيسي حول الحراك العربي يُسائل العلوم الاجتماعية. بيروت: المجلس العلمي للعلوم الاجتماعية.

16. عماد لبيد. (2018). الإعلام الجديد والآفاق الجديدة للتعبئة السياسية والممارسة الديمقراطية. (جامعة جيجل، المحرر) مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، 6، 139-125.

17. محمد ميسر فتحي. (2018). التخطيط الاستراتيجي وإدارة التغيير السياسي نحو نهج جديد في بناء وإدارة الدولة المعاصر))، ، جامعة النهرين، العدد 54. قضايا سياسية ، 388-351.

18. محمد هاشمي. (2014). نظرية العدالة عند جون رولز: نحو تعاقد اجتماعي مغاير. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

19. محمود حواس. (25 2، 2019). الحركات الاجتماعية والتغيير المنشود. تاريخ الاسترداد 27 9، 2019، من موقع جيرون: https://cutt.ly/Xb6ZW0g

20. معن خليل العمر. (2010). الحركات الاجتماعية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

21. يوسف يوسف حسن. (2010). التحليل السياسي لمشكلة الشرق الأوسط. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلفان جبار عبد الجبار، بوهلال طيب (2022)، دور الحركات الاجتماعية في التغيير السياسي- الاجتماعي في الدول العربية ... دراسة تحليلية نظرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص ص : 118-127